

# مجلة جامعة صبراتة العلمية

## Sabratha University Scientific Journal



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية تصدر عن جامعة صبراتة

ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموارد (1951 – 1973)

Libya: State Establishment and Limitation of Resources (1951-1973)

د.المبروك علي جلالة

أستاذ مساعد، كلية التربية، جامعة الزاوية

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 2017-139

العدد الرابع

ديسمبر 2018

## ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموارد (1951 – 1973)

### Libya: State Establishment and Limitation of Resources (1951-1973)

المبروك علي جلالة

أستاذ مساعد، كلية التربية، جامعة الزاوية

#### ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى تحديد المشكلات التي واجهت تأسيس الدولة الليبية لمرحلة ما بعد إعلان الاستقلال، وإلى بيان مصادر الدخل التي اعتمد عليها الليبيون في الإنفاق لتمويل البرامج التنموية، في الوقت الذي تفتقر فيه البلاد لأي مصدر مالي يمكن الاعتماد عليه في توفير الموارد المالية، ففي المرحلة التي سبقت الاستقلال كانت أغلب القطاعات تحت سيطرة الأجانب، فالمساحات الزراعية الخصبة في حوزة الإيطاليين، إضافة إلى سيطرتهم على القطاع المالي، فمعظم المصارف وشركات التأمين يمتلكها أجانب، كذلك الجانب الخدمي بأنواعه، والمصانع والمحاجر والمطابع وغيرها من المرافق المختلفة، وبالتالي فأنشطة السكان الليبيين أغلبها تمثلت في مزاوله النشاط الزراعي بطرق بدائية وبعض أنشطة الصناعات التقليدية التي تعد أنشطة ثانوية لا تخدم اقتصاد البلاد ولا تساعد على تحسين الوضع المالي للبلاد، كل ذلك زاد من العبء على القائمين في تلك الفترة بتنفيذ برامج تنموية هدفها تنمية كافة الأنشطة الاقتصادية سعياً وراء تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد. استخدم المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات خلال عقدي خمسينيات وستينيات القرن العشرين، لبيان نتائج البرامج التنموية التي تم تنفيذها، وبينت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها، انخفاض في مستوى الأمية، وتطور نسبي في مستوى الخدمات الصحية، وزيادة العائد المالي لمرحلة ما بعد تصدير النفط اعتباراً من ستينيات القرن العشرين، ونمو في قطاع الخدمات قابله تراجع في قطاعي الزراعة، والصناعة، وتطور في نمو الناتج المحلي بعد تصدير النفط.

#### Abstract:

The research aims to identify the problems that faced the establishment of the Libyan state after the declaration of independence and to identify the resources of income used for financing the development programs; at the time when there were no resources available. Actually, the period before independence, everything was ruled and controlled by the foreigners. For example, the Italians owned and run the huge areas of lands & farms and most of the banks and insurance companies were under their control as well. Those foreigners have also mastered all services sections such as the stone mines, factories, publishing and advertising companies. Therefore, Libyans were left with no chance, and the only economic activities available for them were proceeding with traditional agriculture and some handmade works such as crafts. These activities considered as secondary ones which could not serve the country economics or improve its finance status. All these negative factors have made it very difficult for those who were trying to create some development and improvement to the Libyan economic and financial

situation. A data analyzing and statistics program was used during the period of fifties and sixties of the twentieth century to calculate and indicate the results of development programs which were executed during the last period mentioned. These studies results showed a less rate of illiteracy and a moderate improvement of medical services with an increase in the national financial income after the initiation of oil exporting during the sixties of the twentieth century. Generally, there was an improvement all services. These achievements and improvements were strong reasons to lead the farmers and workers away from poor agriculture and old-style industry fields and to seek better jobs.

### مقدمة:

خلال النصف الأول من القرن العشرين خضعت ليبيا للاحتلال الإيطالي 1912 - 1942م<sup>(1)</sup>، حيث قدم الليبيون مئات الآلاف من الشهداء خلال المعارك ضد الاحتلال سعياً وراء تحرير بلادهم بكل الوسائل، فمنهم من اتجه نحو العمل السياسي في الداخل والخارج، وازداد النشاط السياسي لليبيين خلال فترة انتهاء الحرب العالمية الثانية، مع بروز أطماع للدول المنتصرة في تقسيم تركة الحرب، وهو ما دفع بالليبيين إلى وحدة الصف سعياً وراء تحقيق استقلال البلاد، ونجحوا في دفعهم بالقضية الليبية إلى الجامعة العربية منذ تأسيسها عام 1945، ومطالبتها بدعم الرأي العام الدولي بمنح ليبيا استقلالها<sup>(2)</sup>، عرضت القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 التي أقرت حصول ليبيا على استقلالها قبل نهاية ديسمبر عام 1951، وأعلن رسمياً استقلال ليبيا بتاريخ 24 ديسمبر عام 1951 تحت مسمى المملكة الليبية المتحدة<sup>(3)</sup>.

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وانتهاء فترة الاستعمار صنفت ليبيا من بين أفقر الدول في العالم، في الوقت الذي تفتقر البلاد لأي معلومات حول مواردها المعدنية، إلى جانب ما كان يعانيه المورد الرئيس ممثلاً في الزراعة من التشتت وندرة في المياه وضعف في الإمكانيات، ناهيك عن انعدام الأرضية الصالحة لإقامة نشاط صناعي، والفقر في البنى التحتية، ومحدودية رأس المال، فكل هذه الظروف أوجدت مناخاً قاتماً وبدأ مستقبل التنمية غير مشجع، ورغم هذه الصورة القاتمة بذلت جهود لتجاوزها خلال الفترة اللاحقة.

### أهمية الدراسة:

تميزت ليبيا باتساع مساحتها الجغرافية التي بلغت 1.669.841 كم<sup>2</sup><sup>(4)</sup>، وتركز قرابة 95% من سكانها في مناطق محددة بالشريط الساحلي، أما باقي المساحة يكاد ينعدم بها السكان، باستثناء بعض الواحات المنتشرة عبر صحرائها، التي تعاني من هجرة ساكنيها إلى مناطق العمران والمدن،

مما فاقم من تركيزهم بالمدن ما يعادل 82% وتركهم لمناطق الأرياف<sup>(5)</sup>، أما مواردها الطبيعية فهي محدودة ولا تتوفر أية معلومات تؤكد وجود ثروات طبيعية قد تستخدم في دفع عجلة بناء الدولة في فترات تأسيسها الأولى، فدخل الفرد منخفض عند إعلان الاستقلال لا يصل إلى خمسين دولاراً<sup>(6)</sup>، والنشاط الزراعي هو مصدر الدخل الرئيس، ومعظم المساحات الزراعية تدار من قبل الأجانب، مع سيطرتهم على القطاع المالي المتمثل في المصارف العاملة بالبلاد التي يمتلكونها، أو يساهمون فيها بنسبة كبيرة تسمح لهم بإدارتها، إلى جانب اختكارهم لمعظم الأنشطة الأخرى المحدودة المتمثلة في بعض المصانع المقامة على الإنتاج الزراعي والمحاجر، ومحلات تقديم الخدمات بأنواعها، هذا الوضع القاتم جعل القائمين على تأسيس الدولة يواجهون صعوبات كثيرة ومتعددة، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة لتوضيح تلك الصعوبات ولبيان حالة الاقتصاد الليبي إبان عهد الاستقلال.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان الصعوبات والعراقيل التي واجهت بناء وتأسيس الدولة الليبية لمرحلة ما بعد اعلان الاستقلال، وبيان مصادر الدخل التي اعتمد عليها الليبيون في الانفاق لتمويل البرامج التنموية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي لتحسين مستوى دخل الفرد، وتوفير البنى التحتية في المجالات المتعددة التي منها التعليم والصحة وباقي الخدمات التي يحتاجها الفرد، حيث تمثلت تلك الأهداف في الآتي:

- التعرف على حالة الاقتصاد الليبي خلال فترة الاستقلال إلى مطلع عام 1969.
- توضيح مصدر الدخل الذي اعتمد عليه في تمويل الاقتصاد.
- بيان مسار البرامج التنموية ومعدلات تنفيذها.
- تحديد القطاعات الاقتصادية التي وفرت دخلاً لتسيير حركة الاقتصاد الوطني إبان عهد الاستقلال.
- دور الموارد الطبيعية وأهميتها في تنمية وتنوع الاقتصاد الليبي خلال عقدي خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

### منهجية الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات التي توفرت، وما ينشر من تقارير وبيانات تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ومن دراسات أجراها العديد من الباحثين والمهتمين بالشأن الليبي، حتى يتسنى الوصول من خلالها إلى بيان أهمية الحقبة التاريخية التي تأسست فيها الدولة الليبية.

## الاتجاهات والتغيرات في هيكل الاقتصاد الليبي:

اتسمت الفترة التي سبقت سبعينيات القرن العشرين بندرة المعلومات الكافية لإيضاح ملامح هيكل الاقتصاد الليبي<sup>(7)</sup> بصورة دقيقة إبان عهود تعرضت فيها ليبيا للاحتلال الأجنبي، كالعهد العثماني وفترة الاحتلال الإيطالي، حيث اتجه الأول إلى تسخير كافة موارد الاقتصاد لتوفير الضرائب لتسديد مصاريف الحكومة وإغفاله للبرامج التنموية، ورغم محدودية إمكانات الاقتصاد وعدم تنوعه، فالزراعة تعتبر المورد الرئيس، إلى جانب وجود بعض الحرف الصناعية التي تمثلت في صناعة الأدوات الزراعية البدائية، وحياسة الأردية، ولم تختلف فترة الاحتلال الإيطالي كثيراً عن سابقه، بل امتلك المستوطنون الإيطاليون أغلب الأراضي الزراعية الخصبة، وتصدير إنتاجها إلى إيطاليا، وسيطروا على أغلب الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي كمعاصر الزيتون، ومصانع الأغذية، ومطاحن الدقيق، وتحكموا في التجارة، وأداروا المنافذ البحرية والبرية، مدعومين مادياً من فروع المصارف الإيطالية داخل ليبيا<sup>(8)</sup>، الأمر الذي ضاعف معاناة الليبيين من الفقر والتخلف.

ظلت البلاد تعاني من الفقر رغم حصولها على استقلالها عام 1951، ونظراً لضعف الموارد جعلها غير قادرة على وضع وتنفيذ خطط التنمية، مما جعلها تتجه إلى الاستعانة بمعونات من قبل الأمم المتحدة، وبعض الدول الأخرى التي من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، وتأجير قاعدتين جويتين لدولتي أمريكا وبريطانيا، فقد شكلت تلك الموارد قيمة مالية كبيرة بالنسبة لليبيا إبان تلك الفترة، فقد ساهمت في ملء الفراغ الذي خلفته الحقبة الاستعمارية الأجنبية التي تعرضت لها البلاد من جانبي الكفاءات الفنية والإدارية، رغم أن مجموعة الخبراء الموفدين للعمل في ليبيا بموجب هذا البرنامج لا يعملون إلا في نطاق تقديم الاستشارات فقط، الأمر الذي دفع بعضهم إلى القيام بأدوار إشرافية كلما دعت الحاجة إليها.

إلى جانب ما قدمته مصر من مساعدات فنية في ميدان التعليم، إضافة إلى عدد كبير من الموظفين الأجانب في المراكز العليا الفنية والإدارية، وفي المصالح الحكومية معظمهم من بلدان الشرق الأوسط (مصر، السودان، لبنان، فلسطين)، والمملكة المتحدة<sup>(9)</sup>، ورغم قيمة المساعدات الفنية والمالية تعرضت البعثة خلال إقامتها في ليبيا لانتقادات عديدة موجهة إلى الخبراء الأجانب، إلا أنها وجدت تقديراً من المسؤولين لأهمية تلك المساعدات ودورها المهم في تحسين وضع الاقتصاد الوطني.

يشير الجدول رقم (1) إلى المساعدات الاقتصادية المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها وبعض الدول الأخرى، التي من أهمها - من حيث حجم المبالغ المالية - الولايات المتحدة وفرنسا، وتأتي باقي الدول بحجم أموال متواضع، وتشكل جُل المساعدات النواة الأولى التي أسهمت في دفع عجلة النمو، في حده الأدنى، فبلغ إجمالي المنحة المقدمة عام 1953/1952 قرابة 6.577 مليون جنيه وزعت ما بين الأمم المتحدة بمبلغ وقدره 3.755 مليون جنيه، وباقي الدول ساهمت بحوالي

2.822 مليون جنيه ليبي، اتجهت قيمة المساعدات إلى ارتفاع حجم المخصصات مع نهاية الفترة، ليصل الإجمالي إلى 29.518 مليون جنيه ليبي، بلغت مساهمة الأمم المتحدة قرابة 14.884 مليون جنيه، في حين بلغت مساهمة باقي الدول مبلغ 14.634 مليون جنيه، هذا التطور في حجم المبالغ الممنوحة كان له أهمية بالغة الأثر في فترة تحتاج فيها البلاد لأية مساهمة تستثمر في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، من النواحي الصحية والتعليمية، وبعث بعض المشاريع التي قد تسهم في رفع مستوى الدخل المحدود أصلاً لمجتمع يمارس أغلب سكانه النشاط الزراعي بطرق بدائية، إذ ساهم بحوالي 70% من مجموع القوى العاملة في البلاد.

جدول رقم (1) يُبين المساعدات الاقتصادية الأجنبية المخصصة لليبيا خلال الفترة 1952-1960 المبالغ بالآلاف

| السنوات                   | 1953/1952 | 1954/1953 | 1955/1954 | 1956/1955 | 1957/1956 | 1958/1957 | 1959/1958 | 1960/1959 |
|---------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| الجهة المانحة             |           |           |           |           |           |           |           |           |
| الولايات المتحدة (10)     | 554       | 490       | 2.386     | 4.055     | 4.739     | 9.136     | 8.449     | 11.384    |
| المملكة المتحدة           | 2.740     | 3.750     | 3.750     | 3.750     | 4.000     | 4.250     | 3.250     | 3.250     |
| بلدان أخرى (11) وهي:      |           |           |           |           |           |           |           | -         |
| فرنسا                     | 218       | 100       | 100       | 100       | 230       | 10        | 130       | -         |
| إيطاليا                   | 10        | 10        | 10        | 10        | 10        | 10        | 10.010    | -         |
| الجمهورية العربية المتحدة | -         | -         | -         | 10        | 10        | 10        | 10        | -         |
| تركيا                     | -         | -         | -         | 10        | 10        | 10        | 10        | -         |
| الباكستان                 | -         | -         | -         | 10        | 10        | 10        | 10        | -         |
| المجموع                   | 228       | 110       | 130       | 130       | 265       | 40        | 1.170     | -         |
| مساعدات الأمم المتحدة     | 3.755     | 4.625     | 6.474     | 8.150     | 9.265     | 13.688    | 13.129    | 14.884    |
| مجموع المساعدات (12)      | 6.577     | 8.975     | 12.740    | 16.085    | 18.269    | 27.114    | 25.998    | 29.518    |

المصدر: تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، التنمية الاقتصادية في ليبيا، واشنطن، أبريل، 1960.

اعتمد جُل السكان على النشاط الزراعي والرعي كونهما أهم مصدرين لتوفير الغذاء للسكان، وهو نشاط من العمل لا يتطلب مؤهلات فنية، وبالتالي مثلت حرفتي الزراعة والرعي الملاذ الوحيد لاستقطاب العدد الأكبر من قوة العمل، رغم اعتمادهما على كميات الأمطار المتذبذبة، ومعدلات سقوطها السنوي المتباين من سنة إلى أخرى، إضافة إلى تدني مردودية الأراضي ذات التربة الضعيفة، والنقص في مصادر المياه باستثناء المياه الجوفية، وقيام العديد من مزاولي حرفة الزراعة بتربية الماشية داخل المزارع، وضعف المخصصات المالية للاستثمار الزراعي، اجتمعت تلك العوامل لتكون

عائقاً أمام تحقيق قطاع الزراعة مساهمات ذات أهمية في تحسين الناتج القومي فلم تتجاوز نسبة مساهمتها 60%<sup>(13)</sup>.

بعد التأكد من توقعات ظهور مؤشرات بوجود ثروة نفطية في ليبيا، اتجهت الأنظار إلى الحاجة لتنظيم استغلال هذه الثروة، مما دفع بالقائمين على إدارة الدولة إلى ضرورة إيجاد قانون ينظم استغلال النفط، الذي صدر بحلول عام 1955، مما أتاح تنظيم العلاقة ما بين الدولة والشركات التي تقدمت بمنحها تراخيص لاستغلال النفط في ليبيا، يمكن من وجود موارد مالية مما دفع بالمسؤولين إلى التركيز على التنمية الزراعية سعياً لإحداث توازن بينها وبين باقي القطاعات الأخرى، هدف منه الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية بصورة تتسم بالتوازن ما بين الأرض والعمل ورأس المال والإدارة، لذلك تتطلب الاستثمار فيه بنسب تعيد له دوره كأهم قطاع ضمن الاقتصاد الليبي.

### الخطط التنموية وأساليبها:

بدأ التوجه نحو إعداد برامج تنموية لجل القطاعات ضمن إطار الاقتصاد الليبي، زراعية وصناعية وخدمية، ولكن يبقى تحقيقها مرهوناً بتوفر الموارد المالية، التي كانت تأتي من إعانات قدمت من الأمم المتحدة خلال خمسينيات القرن العشرين التي لم تغط متطلبات وبرامج الخطط المعدة لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع الليبي، بينما حظيت البرامج التنموية بارتفاع في مخصصاتها بداية من أوائل فترة الستينيات من القرن نفسه، التي شهدت إنتاج وتصدير النفط، الذي كان تأثيره واضحاً على حراك الاقتصاد الليبي، ومن هذه الخطط:

1- الخطة التنموية الزراعية 1952-1958، حدد مبلغ مالي مقترح لهذه الخطة قرابة 30 مليون جنيه قدم من قبل الأمم المتحدة وأشرفت عليه<sup>(14)</sup>، وتم استخدامه في إنجاز عمليات الاستكشاف والبحث عن مصادر المياه الجوفية، وزراعة الأشجار ومصدات الرياح، وحماية الأراضي الزراعية من الفيضانات، ولم تنفذ برامج الخطة بكاملها لصعوبات حالت دون ذلك.

2- الخطة التنموية الخمسية 1956-1961، أشرفت عليها لجنة مشتركة شكلت من الحكومة الليبية والبعثة الأمريكية (USO)، وبعثة المساعدات الفنية التابعة للأمم المتحدة (UNTAM)، وبلغت مخصصات الخطة التقديرية قرابة 43 مليون دينار، وتعثر تنفيذ برامجها منذ البداية، حيث قدر المبلغ المخصص لقطاع الزراعة حوالي 1.6 مليون جنيه ما يعادل 8% من إجمالي مخصصات الخطة<sup>(15)</sup>.

3- الخطة الخمسية الأولى 1963-1968<sup>(16)</sup>، تم في عام 1956 إنشاء هيئة حكومية تحت مسمى (مجلس الإعمار) وكلفت بمهمة الإشراف على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية، وتم الاستعانة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير لإعداد خطة للتنمية، قام البنك الدولي بتكوين لجنة من (13) خبيراً أعدوا تقريرهم بعد دراسة استمرت منذ وصولهم إلى البلاد عام 1958 إلى عام 1960، عُرفت باسم التنمية الاقتصادية في ليبيا في شكل خطة خمسية، في ضوء مقترحات البعثة للفترة ما بين 1963-1968،



وسميت بالخطّة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هدفت الخطّة لتحقيق مجموعة من الأهداف، كضمان سرعة تحسين مستوى المعيشة للأفراد ذوي الدخل المحدود بصورة خاصة، والتركيز على النهوض بالقطاع الزراعي كونه مصدر السلع الغذائية، ومورداً للدخل لفئة كبيرة من السكان، ورفع كفاءة الفلاح وتشجيعه، والعمل على تنمية المناطق القروية لضمان أعمالٍ مستقرة لهم لتحسين دخولهم مقارنة بأهل المدن، والتوسع في الإنتاج المحلي لتخفيض الواردات الخارجية، ودعم القطاع العام للاستمرار في استثمار تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات والإسكان، وتحقيق نوعٍ من التوازن الاقتصادي ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتباع سياسات علمية للتغلب على المشكلات التي تعيق تنفيذها كنقص العمالة الفنية بالنسبة لقطاع الزراعة وباقي القطاعات الأخرى.

4- الخطّة الخمسية الثانية<sup>(17)</sup> 1969-1974، أعدت الخطّة بنمط أكثر طموحاً لتحقيق تطور تنموي داخل الاقتصاد الوطني، يأخذ في حسابه تفادي نقاط الضعف في الخطّة الخمسية الأولى ويكون امتداداً وتواصلاً لتنفيذ مشاريع ومخططات تحمل في ثناياها حلول لبعض المشكلات والاختلالات التي صادفت تنفيذ برامج الخطّة السابقة ضمن قطاعات الاقتصاد، مستفيدين من الدراسات والمعرفة المكتسبة لتكون العامل المساعد على صياغة استراتيجية واضحة المعالم ومرتبطة زمنياً وموزعة ما بين القطاعات توزيعاً يتناسب مع احتياجات كل قطاع، وتضمنت الخطّة سياسات تهدف إلى تضيق الهوة ما بين الغني والفقير وتشجيع الأنشطة غير البترولية عن طريق دفع القطاع الخاص للخوض في الاستثمار ليكون جزءاً مهماً ضمن البرامج التنموية، وتوفير كادر فني يحمل على عاتقه مسؤولية تنفيذ برنامج الخطّة، كبرامج تنمية الصحة والتعليم، والقطاعات الإنتاجية، وبناء قاعدة أساسية وبنى تحية تكون بمثابة نواة لإحداث مشاريع صناعية وطنية، وتضمنت برامجها الاهتمام بتنمية القوى العاملة باتباع برامج التعليم والتدريب كونها وسيلة تؤدي إلى زيادة مجمل الدخل لكل فرد، وإجراء تقدير سليم لاحتياجات قطاعات الاقتصاد، وفي مجملها تهدف إلى الوصول لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد الليبي، إلى جانب إيجاد الحلول لأي مشكلة قد تصادف تنفيذ تلك البرامج.

فمن خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح مخصصات الميزانية العامة موزعة على القطاعات الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي ما خصص لميزانية التنمية عام 1964/1963 ما مجموعه 21.5 مليون جنيه عام 1963، خصص منها لقطاع الزراعة مبلغ وقدره 3.3 مليون جنيه، إذ أن الاهتمام توجه نحو قطاعات النقل والمواصلات بمبلغ 5.2 مليون جنيه، تبعه مشروعات البلديات بمبلغ 3.5 مليون جنيه، وقطاع الإسكان بمبلغ 2.8 مليون جنيه، وقطاع التعليم بمبلغ 2.0 مليون جنيه، وقطاع الكهرباء بمبلغ 1.3 مليون جنيه، وقطاع الصحة بمبلغ 0.8 مليون جنيه، فمن خلال ما خصص من مبالغ مالية للقطاعات السابقة، نجد التركيز على القطاعات المهمة والرئيسية، وجاءت



باقي القطاعات حسب أولويتها وأهميتها، ومن خلال الجدول يتبين أن قيمة المخصصات المالية ترتفع من سنة إلى أخرى، فبلغت عام 1964 إلى 32.2 مليون جنيه بفارق 10.7 مليون جنيه عن سنة 1963.

جدول رقم (2) مخصصات ميزانية التنمية لخطتي الأولى والثانية 1963-1968 و 1969(\*) - 1974(\*\*)

| القطاعات                 | السنوات |       |       |      | الإجمالي | 1968  | 1967 | 1966 | 1965 | 1964 | 1963 |      |
|--------------------------|---------|-------|-------|------|----------|-------|------|------|------|------|------|------|
|                          | 1972    | 1971  | 1970  | 1969 |          | 1969  | 1968 | 1967 | 1966 | 1965 | 1964 |      |
| الإجمالي                 | 1973    | 1972  | 1971  | 1970 | 47.4     | 11.1  | 9.8  | 8.9  | 9.9  | 4.4  | 3.3  |      |
| لإزراعة واستصلاح الأراضي | 214     | 96.7  | 50.9  | 50   | 16.4     | 47.4  | 11.1 | 9.8  | 8.9  | 9.9  | 4.4  | 3.3  |
| الصناعة والتعدين         | 128.6   | 68.1  | 32.1  | 20.5 | 7.9      | 24.9  | 7.7  | 5.3  | 5.8  | 4.3  | 1.3  | 0.5  |
| النفط                    | 54.8    | 31.7  | 21.6  | 1.5  | -        | -     | -    | -    | -    | -    | -    | -    |
| الكهرباء                 | 83.5    | 39.2  | 21.8  | 9.5  | 13       | 36    | 11.1 | 11.3 | 5.3  | 4.7  | 2.3  | 1.3  |
| النقل والمواصلات         | 131.7   | 42.1  | 39.8  | 27.1 | 22.7     | 94.1  | 23.8 | 19.6 | 16.5 | 21.3 | 7.7  | 5.2  |
| الاقتصاد والسياحة        | 11.3    | 2.8   | 7     | 0.7  | 0.8      | 4.7   | 1.2  | 0.3  | 1.3  | 1    | 0.5  | 0.4  |
| التعليم                  | 96.4    | 39.9  | 30.2  | 11.5 | 14.8     | 45.2  | 13.9 | 9.8  | 9.2  | 7.1  | 3.2  | 2    |
| الصحة                    | 54.4    | 24.1  | 17    | 5.9  | 7.4      | 16.4  | 4    | 3    | 3.2  | 3.4  | 2    | 0.8  |
| العمل والشؤون الاجتماعية | 21.7    | 8.3   | 5.1   | 1.3  | 7        | 18.2  | 6    | 5.3  | 2.7  | 3    | 0.6  | 0.6  |
| الأعلام والثقافة         | 11.7    | 6.2   | -     | 2.2  | 3.3      | 6.6   | 2.7  | 1.4  | 0.7  | 0.7  | 0.5  | 0.6  |
| الإسكان                  | 189.1   | 72.9  | 40    | 41.5 | 34.7     | 89.1  | 20.2 | 26   | 25   | 12.2 | 2.9  | 2.8  |
| البلديات                 | 111.3   | 38.9  | 31.8  | 26.7 | 13.9     | 67.4  | 17.4 | 11.1 | 14.1 | 14.9 | 6.4  | 3.5  |
| تخطيط وتنمية إدارية      | 5.6     | 1.7   | 2.1   | 0.7  | 1.1      | 8.1   | 3.9  | 1    | 1    | 1.3  | 0.4  | 0.5  |
| احتياطي                  | 4.4     |       | 1.5   | 0.9  | 2        | 2.2   |      | 0.1  |      | 2.1  | -    | -    |
| المجموع السنوي           | 1118.5  | 472.6 | 300.9 | 200  | 145      | 460.3 | 123  | 104  | 93.7 | 85.9 | 32.2 | 21.5 |

المصدر: عباس بدر الدين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية الليبية، مطابع الوحدة العربية، طرابلس، ص 45.

\* - تم رصد مبلغ مالي لسنة 1969-1970 نتيجة لما شهدته نفس السنة بتغيير نظام الحكم.

\*\* - لم يشتمل التحليل عام 1974 وذلك لظهور خطة تنمية لاحقاً ما بين 1973-1975.

استمر الاهتمام بالقطاعات الرئيسية، لاسيما قطاعي التعليم والصحة لما لهما من أهمية تمس كل فئات السكان، وازداد الفارق ما بين سنة وأخرى حتى بلغ إجمالي مخصصات التنمية عام 1973 حوالي 472.6 مليون جنيه، اتخذت الإدارة الاتحادية العمل بميزانية موحدة تتشكل من ثلاثة أجزاء الأول مجموع الدخل، والثاني الميزانية الإدارية، والثالث ميزانية التنمية، مما أتاح مناحاً لإعداد خطط تنموية، كخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية 1963-1968 خصص لها 169.09 مليون جنيه، استهدفت صرف ما يقارب من 70% من دخل القطاع النفطي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بقي التوسع غير المدروس في المصروفات المختلفة عائقاً أمام تنفيذ السياسات التنموية، كارتفاع الأجور والمرتبات بنسب وصلت إلى 100% خلال الخطة الأولى، الأمر

الذي ضاعف من ارتفاع الأسعار وزيادة في القوة الشرائية، مما أثر في إحداث قفزات لزيادة الإنتاج ضمن القطاعات الاقتصادية، بحيث بقي نموها دون الحد المتوقع له<sup>(18)</sup>، واعتمدت تقديرات الخطة في ذلك على مدى ارتفاع العائدات النفطية المتوقعة، مما أتاح الفرصة لزيادة المخصصات التنموية بمبلغ إضافي بلغ 480 مليون جنيه، شمل السنة الإضافية للخطة بمبلغ وقدره 123 مليون جنيه، هدف منه استكمال مشروعات أدرجت في الخطة مما أضاف دعماً لها.

من خلال الجدول رقم (3) شهدت مخصصات خطتي التنمية الأولى والثانية في ليبيا تطوراً وارتفاعاً في المخصصات الموزعة ما بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية من سنة إلى أخرى، مدى تأثير ارتفاع العائدات النفطية على التذبذب الواضح في رصد المبالغ المالية المخصصة للخطط التنموية عبر خطتي التحول الاقتصادي والاجتماعي الأولى والثانية خلال عقد ستينيات القرن العشرين، تم تخصيص 460.100 مليون جنيه للخطة للأولى، بينما خصص للخطة الثانية مبلغ 1118.5 مليون جنيه، وبفارق بينهما 658.4 مليون جنيه، وبنسبة زيادة قدرها 139.5%، توزعت الزيادة للقطاعات الرئيسية والمهمة، إذ أضيف إلى قطاع الزراعة ضعفين ما كانت عليه في الخطة الأولى حتى وصل إلى 150.0 مليون جنيه، مما يبين الاهتمام بهذا القطاع وبنسبة زيادة 200.1%، حيث بلغ إجمالي الإعانات الحكومية لقطاع الزراعة<sup>(19)</sup>، خلال سنتي 1966 و1968 ما مجموعه 1.885 مليون جنيه، تولت وزارة الزراعة توزيع 365 ألف جنيه، لتغطية 25% من سعر الآلات الزراعية التي تقدم للأفراد، و50% للجمعيات التعاونية، استفاد منها قرابة 13528 مزارعاً، لتغطية آلات زراعية موردة وصل عددها إلى 13908 آلة، وزعت ما بين مضخات مياه ومولدات، وجرارات زراعية، مما يسهم استعمال آلات الميكنة الزراعية في سد النقص في الأيدي العاملة الزراعية التي تأثر بها القطاع، إلى جانب تغطية 50% من قيمة الأسمدة الكيماوية التي تصرف للمزارعين، قدمت كميات من العلف بنسب مخفضة بلغت 50% لدعم تربية الثروة الحيوانية، وتم توفير المبيدات الزراعية، وتوصيلات الكهربائية بنسب مخفضة بلغت 25% من قيمة التكلفة، ونسبة تخفيض لقيمة حفر الآبار تراوحت ما بين 30 إلى 60% من التكلفة حسب عمق البئر، كل ذلك يُبين أهمية قطاع الزراعة كونه المصدر المناط به توفير الغذاء للسكان وتوفير العائد المادي للقوة العاملة بالقطاع.

يتبين التركيز الواضح على القطاع الزراعي من خلال ما خصص له من مبالغ مالية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهدف ذلك إلى زيادة الإنتاج المحلي والسعي إلى بلوغ الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية، كمحصولي القمح والشعير وإنتاج الخضروات والفواكه، إلى جانب توفير الاحتياجات الاستهلاكية من الدواجن والبيض، وبالتالي حددت أهداف تحقيق ذلك في إعداد برامج تسمح بالتوسع الأفقي في الزراعة، واستخدام الميكنة الزراعية رغبةً في زيادة معدلات الإنتاج.

جدول رقم (3) مخصصات ميزانية التنمية 1963-1968 وما بين 1969 - 1974

| نسبة الزيادة<br>ما بين الفترتين % | 1973-1969 |          | 1968-1963 |         | السنوات<br>القطاعات      |
|-----------------------------------|-----------|----------|-----------|---------|--------------------------|
|                                   | %         | المبلغ   | %         | المبلغ  |                          |
| 451.48                            | 19.13     | 214.000  | 10.3%     | 47.400  | الزراعة واستصلاح الأراضي |
| 516.47                            | 11.50     | 128.600  | 5.4%      | 24.900  | الصناعة والتعدين         |
|                                   | 4.90      | 54.800   | 0.0%      |         | النفط                    |
| 231.94                            | 7.47      | 83.500   | 7.8%      | 36.000  | الكهرباء                 |
| 139.96                            | 11.77     | 131.700  | 20.5%     | 94.100  | النقل والمواصلات         |
| 240.43                            | 1.01      | 11.300   | 1.0%      | 4.700   | الاقتصاد والسياحة        |
| 213.27                            | 8.62      | 96.400   | 9.8%      | 45.200  | التعليم                  |
| 331.71                            | 4.86      | 54.400   | 3.6%      | 16.400  | الصحة                    |
| 119.23                            | 1.94      | 21.700   | 4.0%      | 18.200  | العمل والشئون الاجتماعية |
| 177.27                            | 1.05      | 11.700   | 1.4%      | 6.600   | الأعلام والثقافة         |
| 212.23                            | 16.91     | 189.100  | 19.4%     | 89.100  | الإسكان                  |
| 165.13                            | 9.95      | 111.300  | 14.6%     | 67.400  | البلديات                 |
| 69.14                             | 0.50      | 5.600    | 1.8%      | 8.100   | تخطيط وتنمية إدارية      |
| 220.00                            | 0.39      | 4.400    | 0.4%      | 2.000   | احتياطي                  |
| 243.10                            | 100.00    | 1118.500 | 100.0%    | 460.100 | المجموع السنوي           |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

إن ما يتضمنه الجدول رقم (4) من بيانات تشير إلى توزيع مخصصات التنمية لقطاع الزراعة خلال خطتي التحول الأولى والثانية، موزعة على البرامج الرئيسة التي يتضمنها القطاع، يتضح من خلال تتبع المبالغ المخصصة للاستثمار وتنمية القطاع يتبين ارتفاع حجم المخصصات المالية لبرامجه من سنة إلى أخرى صعوداً كلما اتجهنا نحو آخر سنوات الخطتين. كل ذلك يبين تأثير عائدات النفط التي شهدت ارتفاعاً خلال عقد ستينيات القرن العشرين، وبالتالي انعكس توافر الموارد المالية على تنفيذ برامج التنمية، حيث تضاعفت قيمة المخصصات المالية للخطة الثانية خمسة أضعاف ما كانت عليه في الخطة الخمسية الأولى، وعلى مستوى البرامج كاستصلاح الأراضي فقد تضاعف الفارق ما بين مخصصاته خلال الخطتين إلى تسع مرات، وتتباين نسبة زيادة المخصصات ما بين البرامج المختلفة الداخلة في القطاع، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات المنفذة وارتفاع تكلفتها، نظراً لحاجتها إلى استيراد مدخلات الإنتاج، من الآلات الزراعية، وبذور مختلفة، ونظم ري، وإعداد دراسات لإقامة المشروعات الزراعية، وتقديم الإعانات لمزاولي النشاط الزراعي، كل ذلك يدعو إلى رصد الموارد المالية لتنفيذ السياسات والبرامج الزراعية، لتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من الغذاء. كما استهدفت قطاعات التعليم، والصحة، والمواصلات، والبلديات، والإسكان والأملاك،

والأشغال العامة بزيادة في مخصصاتها جاءت على التوالي 72.1 مليون جنية وبنسبة 10.1%، و38.6 مليون جنية وبنسبة 4.9%، و70.2 مليون جنية وبنسبة 14.1%، و41.6 مليون جنية وبنسبة 8.9%، و49.3 مليون جنية وبنسبة 11.2%، و96.6 مليون جنية وبنسبة 15.4%، وحظيت باقي القطاعات والأنشطة بالنسبة الباقية، وزعت حسب أهميتها، باستثناء قطاعي الخدمة المدنية والشباب والرياضة فقد انخفضت مخصصاتها عما كانت عليه في السابق، وصلت نسبة الانخفاض قرابة 23% و14% على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى تنفيذ جُلِّ مشاريعهما في الخطة الأولى.

جدول رقم (4) توزيع مخصصات التنمية للبرامج الرئيسية لقطاع الزراعة لخطة التنمية الأولى 1963-1969 والسنوات من 1970-1973 (مليون جنية)

| مجموع المخصصات | بحوث تدريب وإعانات |      | الطرق الزراعية | التسويق والتخزين | الثروة الحيوانية | الغابات والمرعي | الإنتاج النباتي والآلات | تنمية المياه | استصلاح الأراضي | البرنامج السنوات              |
|----------------|--------------------|------|----------------|------------------|------------------|-----------------|-------------------------|--------------|-----------------|-------------------------------|
|                |                    |      |                |                  |                  |                 |                         |              |                 |                               |
| 3.3            | 0.8                | 0.2  | -              | 0.2              | -                | 0.1             | 0.4                     | 0.2          | 1.4             | 1964/63                       |
| 4.4            | 1.2                | 0.3  | -              | 0.2              | 0.1              | 0.2             | 0.5                     | 0.6          | 1.3             | 1965/64                       |
| 9.9            | 2.0                | 0.2  | -              | 2.7              | 0.4              | 0.4             | 0.7                     | 0.9          | 2.6             | 1966/65                       |
| 8.9            | 1.8                | 0.1  | -              | 0.6              | 0.1              | 0.1             | 0.9                     | 1.5          | 3.8             | 1967/66                       |
| 9.8            | 2.2                | 0.1  | -              | 2.3              | -                | 0.1             | 0.2                     | 1.0          | 3.9             | 1968/67                       |
| 11.1           | 4.1                | 0.1  | -              | 2.9              | 0.2              | 0.2             | 0.1                     | 1.2          | 2.3             | 1969/68                       |
| 47.4           | 12.1               | 1.0  | -              | 8.9              | 0.8              | 1.1             | 2.8                     | 5.4          | 15.3            | مجموع الخطة الأولى            |
| 16.4           | 5.7                | -    | 0.8            | 2.9              | 0.2              | 0.3             | 0.4                     | 2.6          | 3.5             | 1970/ 69                      |
| 50.0           | 3.5                | 2.1  | 1.7            | 3.0              | 2.7              | 0.9             | 1.9                     | 9.0          | 25.2            | 1971/70                       |
| 50.9           | 4.9                | 4.5  | 3.5            | 5.6              | 2.7              | 1.2             | 2.7                     | 7.2          | 18.6            | 1972/71                       |
| 66.7           | 7.8                | 2.8  | 2.0            | 9.2              | 5.1              | 3.0             | 3.6                     | 5.9          | 27.3            | 1973/72                       |
| 108.1          | 8.3                | 3.0  | 4.3            | 5.6              | 4.9              | 5.3             | 3.1                     | 6.4          | 67.2            | 1973                          |
| 275.7          | 24.5               | 12.4 | 11.5           | 23.4             | 15.4             | 10.4            | 11.3                    | 28.5         | 137.3           | مجموع الخطة الثانية 1973-1969 |

المصدر: عباس بدر الدين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية الليبية، طرابلس، ص 69.

## الخاتمة:

لم تعرف ليبيا قبل النصف الثاني من القرن العشرين نظاماً سياسياً واقتصادياً وطنياً بمعنى الكلمة - ينظم حركة الحياة بها، حيث اقتصرت إدارة الحياة السياسية والاقتصادي إبان الحكم العثماني وفترة الاحتلال الإيطالي على عناصر كل منهما تحكمت في إدارة البلاد، ولم يتم الدفع بالعنصر الوطني بالمشاركة إلا بشكل محدود جداً، مما أدى إلى عدم توفر كوادر مؤهلة ومدربة تستطيع قيادة

البلاد، والإشراف على إدارة الحياة السياسية والاقتصادية في ليبيا بعد حصولها على الاستقلال عام 1951، مما دعا إلى الاستعانة بالعناصر الأجنبية لتقديم الخبرة الفنية لإدارة الحركة السياسية والاقتصادية في تلك الفترة.

يمكن تقييم الوضع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الاستقلال بتقسيمها إلى فترتين الأولى: مرحلة التي سبقت إنتاج النفط وتصديره، التي اعتمدت في توفير الموارد المالية على ما أُدم للبلاد من إعانات خارجية، ونفقات الشركات العاملة في التنقيب عن النفط، وقيمة إيجار القواعد الجوية (الأمريكية والبريطانية) آنذاك، والثانية: ما بعد عام 1961 وهي فترة إنتاج وتصدير النفط الذي أصبح الممول الوحيد للاقتصاد الليبي، ورغم قلة الموارد المالية والفنية في المرحلة الأولى طرحت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في شكل خطط تنموية هدفت لرفع كفاءات القطاعات الاقتصادية بالبلاد، فالقطاع الأبرز داخل الاقتصاد الليبي هو نشاط الزراعة إذ يدخل ضمنه حوالي 80% من مجموع السكان شكلوا قاعدة زراعية ريفية عريضة لتفرز ما نسبته 70% هم مزاولو حرفتي الزراعة والرعي، في أشكالها المتعددة الزراعة الموسمية أو البعلية المعتمدة على التساقط المطري، والمستقرة التي استخدمت المياه الجوفية عن طريق الآبار في ري محاصيلها، مع الأخذ في الاعتبار أن الطرق التقليدية في الزراعة هي التي يتم بها العمل الزراعي، مما جعلها محدودة الإنتاج حيث إن نسبة كبيرة من السكان كانت ممارستهم للزراعة الموسمية أي فترتي زراعة المحصول وأخرى لحصاده، وكلها تعتمد على موسم تساقط الأمطار، ويستهلك جُل الإنتاج لغذاء الإنسان وعلف للحيوان، وفي بيئة يبلغ فيها سكان الريف قرابة 80% وسكان الحضر 20%، بلغت مساهمة قيمة النشاط الزراعي عام 1958 قرابة 20.0 مليون جنيه، ولم يتطور الإنتاج كثيراً فوصل عام 1968 إلى 21.7 مليون جنيه، في حين انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 26.1% عام 1958 إلى 2.6% عام 1968، كما انخفضت نسبة ممارسي النشاط الزراعي من 70% عام 1958 إلى 30% عام 1968 ولم يتعد متوسط الأجور الزراعية ما يوازي 19 جنيه ليبي أي ما يعادل 15 دولار عام 1958.

لم تكن حالة النشاط الصناعي في ظروف مناسبة تجعله في مقدمة الأنشطة الاقتصادية، فهو يعاني من قلة الدراسات والبحوث الفنية التي يمكن من خلالها توفير قاعدة صناعية مقامة على أساس علمي، كما أسهمت العديد من الأسباب التي عرقلت الحركة الصناعية كنقص الوعي بأهمية النشاط الصناعي ومحدودية الاستثمار فيه، وإلى نقص الأيدي العاملة الفنية والمؤهلة القادرة على إدارة النشاط الصناعي، إلى جانب افتقار البلاد للبنية التحتية الصالحة لإنشاء المصانع، وإلى إتباع سياسة حرية الاستيراد وعدم حماية المنتج المحلي المحدود، كان مجمل هذه العوامل سبباً في تراجع أهمية دور القطاع الصناعي وانخفاض مساهمته في الدخل المحلي الإجمالي من 3.2% عام 1964 إلى 2.0% عام 1969، بالتالي تضاعف دور القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الدخل المحلي الإجمالي

واتجهت نحو الانخفاض لتصل عام 1971 إلى 2.4%، رافق ذلك انخفاضاً في نمو المعدل السنوي للقطاع ليصل إلى 9.8%، مما جعل تلك العوامل عائقاً لتأخر القطاع الصناعي وعدم قدرته على توفير منتجاته داخل السوق المحلي، حيث تم الاتجاه لسد الفراغ عن طريق الاستيراد من الخارج لسد النقص الذي يعانيه السوق المحلي.

تطور عدد قوة العمل بقطاع الخدمات من 90476 عام 1954 وإلى 159724 عام 1964 لتصل إلى 270189 عام 1973، وبنسب مئوية من مجمل العاملين اقتصادياً بمختلف القطاعات الاقتصادية قاربت من 27% و 41% و 65% لكل السنوات على التوالي، أثر نشاط النفط تأثيراً أساسياً على حراك الاقتصاد، فخلال العشرية الأولى ما بين عامي 1954 و 1964 جاء تأثيره كمورد من موارد التمويل للبرامج التنموية، من خلال حركة الاستكشاف والتنقيب عنه، وما قامت به الشركات النفطية من إنفاق مصروفات لتوفير العديد من المتطلبات التي تحتاجها تمثلت في خدمات و سلع ومباني إدارية وسكنية، وإلى سلع وخدمات مختلفة، كونت في مجملها مورداً هاماً من الموارد المالية التي تحتاجها الحكومة للإنفاق على خططها التنموية للفترة التي سبقت إنتاجه وتصديره، أما خلال العشرية الثانية ما بين 1964 وحتى عام 1973 فكان النفط المورد الأساس والرئيس في تمويل خطط التنمية، فتطورت الإيرادات المالية النفطية من 2 مليون جنيه عام 1961/1962 إلى 469 مليون جنيه عام 1970/1971.

### النتائج:

1- أدى الارتفاع في العائد المالي إلى التوسع في الإنفاق على مختلف القطاعات الاقتصادية، وكان القطاع المميز بينهم نشاطات الخدمات، وذلك لتعدد أنشطته التي تميزت بارتفاع العائد المادي لمزاويله، فالتوسع في طرح برامج لتنمية الخدمات التعليمية والصحية، وخدمات الإسكان ومرافقها، وخدمات النقل والمواصلات والخدمات العامة، هو نتاجاً ومؤشراً هاماً لاقتصاد أفتقر إليها لعقود طويلة من الزمن.

2- انخفاض مستوى الأمية من 90% عام 1954 إلى 77.8% عام 1964 وإلى 50.9% عام 1973، وتزايد عدد التلاميذ لمرحلة الابتدائي من 3.34% عام 1964 إلى 9.03% عام 1973، والارتفاع في أعداد التلاميذ شمل كل المراحل التعليمية الإعدادية والثانوية وما فوق الجامعي وجاءت كالاتي من 1.4% إلى 6.64% و 0.40% إلى 6.3% و 0.12% إلى 1.45% على التوالي لكل المراحل والفترة ما بين 1964 إلى 1973، وتطور الإنفاق على التعليم من 1975 مليون جنيه عام 1963/1964 إلى 47,757 مليون دينار عام 1973 موزعة للإنفاق لكل المرافق التعليمية.

3- شهدت مخصصات الخدمات الصحية تطوراً من 775 ألف جنيه عام 1963/1964 إلى 24,130 مليون جنيه عام 1972/1973، كان من نتائجها انخفاض عدد السكان لكل طبيب من

7250 نسمة لكل طبيب عام 1959 إلى 1099 نسمة لكل طبيب عام 1974، وشهد تطور عدد السكان لكل صيدلي من 32626 نسمة لكل صيدلي عام 1959 إلى 12456 نسمة لكل صيدلي عام 1974، تطور عدد الممرضين لينخفض عدد السكان لكل ممرض من 1027 نسمة عام 1969 إلى 537 نسمة لكل ممرض عام 1974، وحقق معدل السكان لكل سرير انخفاضاً من 351 نسمة لكل سرير عام 1959 إلى 240 نسمة لكل سرير عام 1974.

4- إن الاتجاه العام لهيكل الاقتصاد أخذ في التزايد بصورة مستمرة منذ عقد الستينيات وصاعداً، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي<sup>(20)</sup> عام 1958 ما يوازي 52,2 مليون جنيه، أسهم قطاع الزراعة بنسبة 26%، ونشاط التجارة بنسبة 14%، وبلغت مساهمة الصناعة بنسبة 11.5%، أما نشاط البناء والتشييد فكانت نسبته 3.4%، والكهرباء والغاز 1.5%، وأسهمت أنشطة الخدمات كالنقل، والتجارة، وأعمال المصارف، والادارة العامة للدفاع قرابة النصف من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، ويعكس نمو مساهمة قطاع الخدمات بهذه النسبة الكبيرة لعاملين: الأول ميل جل قوة العمل لممارسة أعمال تبتعد عن الإنتاج، والعامل الثاني: ما يشهده الاقتصاد الليبي من بداية تحوله إلى أداة لتمهيد نمو مستقبلي للقطاع النفطي، مما تتطلب وجود قاعدة عريضة من الخدمات، أسهمت في نمو الواردات السلعية لسد حاجة الاستهلاك، حيث بلغ متوسط الاستيراد (وهي إجمالي الواردات مقسومة على إجمالي الناتج المحلي) عام 1958 قرابة 66%، ووصل عام 1959 إلى 57.5 مليون جنيه، وإلى 75.3 مليون جنيه عام 1960 و86.6 مليون جنيه عام 1961، وإلى 155 مليون جنيه عام 1962.

5- بداية من السنوات الأولى لعقد الستينيات أصبح الدخل النفطي يشكل أهم مصدر في الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت مساهمته عام 1962 حوالي 38 مليون جنيه بنسبة مئوية 24%، بينما بلغت باقي الأنشطة الاقتصادية قرابة 117.5 مليون جنيه وبنسبة مئوية 76%، اتجه حجم مساهمة نشاط النفط في الناتج المحلي الإجمالي نحو الصعود سنة بعد أخرى ليصل عام 1969 إلى 754.7 مليون جنيه وبنسبة مئوية 62% بينما لم تتجاوز مساهمة باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما يعادل 468.3 مليون دينار وبنسبة 38%، مما جعل المورد النفطي يحتل المرتبة الأولى كمورد أساسي في معادلة الناتج المحلي الإجمالي داخل الاقتصاد الليبي، ويصبح المورد المؤثر الرئيسي فيه، وأصبح ينمو بصورة مضطردة على حساب باقي الأنشطة، فخلال فترة زمنية لم تتجاوز العشرية تطورت مساهمته من 24% عام 1962 إلى 62% عام 1969 أي قرابة الضعفين.

6- ارتفاع إجمالي الناتج القومي<sup>(21)</sup> من سنة بعد أخرى وبصورة خاصة خلال الفترة التي شهدت إنتاج وتصدير النفط، فقد عام 1952 بما يوازي 15 مليون استرليني، ليرتفع بحلول عام 1962 إلى 164 مليون جنيه، أصبح المؤشر يتجه للصعود ليصل إلى 235.2 مليون جنيه في العام التالي، وإلى 809.7 مليون جنيه عام 1968<sup>(22)</sup>.



7- إن التطور في النمو الذي شهده إجمالي الناتج القومي للفترة حتى عام 1962، لم يكن مرده لزيادة الإنتاجية المحلية فقط، وإنما لعوامل خارجية أهمها عمليات التنقيب عن النفط، وإلى المساعدات الأجنبية، والنفقات العسكرية، وما شهدته بعض الأنشطة مثل حركة البناء والتشييد، وتجارة الجملة والتجزئة ومجموعة الخدمات الأخرى التي ترتبط وتتأثر بالعوامل الخارجية.

8- إن الأثر الناجم عن ارتفاع الدخل لم تقابله زيادة في كبيرة في الإنتاج الزراعي والصناعي، مما أتاح الفرصة لتوسع قطاع الخدمات على حساب باقي القطاعات الأخرى وبقائهم في حالة ركود، ولم تتغير حالة الاقتصاد للفترة اللاحقة بداية من أوائل الستينيات، بل تزايد نمو القطاع الثالث وتراجع قطاعي الزراعة والصناعة، كنتيجة للنمو السريع لنشاط إنتاج وتصدير النفط ليصبح المؤول الوحيد لحركة الاقتصاد والجاذب لأغلب قوة العمل، الأمر الذي يتطلب إعداد سياسات لتنمية باقي القطاعات لأداء دورها ومنافسة المورد النفطي حتى تتعدد موارد الدخل في تمويل الاقتصاد، ويبتعد الاقتصاد عن نمط صفة الاقتصاد الريعي<sup>(23)</sup>.

## مراجع البحث وهوامشه:

- 1- عبدالرزاق علي الرجبي، ليبيا- الاسم والهوية، مجلة الذاكرة الوطنية، السنة الاولى، ع1، 2015، ص43.
- 2 - مصطفى حامد أرحومة، تطور الوعي السياسي في المجتمع الليبي، المقاومة - الاستسلام الوحدة الوطنية، المجتمع الليبي 1835-1950، (تحرير) محمد الطاهر الجارري، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005.
- 3 - جون رايت، انبثاق ليبيا، (ترجمة) الطيب الزبير، طرابلس: دار الفرجاني، 2013، ص 395-404.
- 4- ابوزيد صالح بريم، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة: أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص 9.
- 5- سعد خليل القزيري، التحضر، (تحرير) الهادي مصطفى أبولقمة وسعد القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص 468.
- 6 -شكري محمد غانم، النفط، (تحرير) الهادي مصطفى أبولقمة وسعد القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار المرجع السابق، ص 735.
- 7 - "الهيكل الاقتصادي: يتضمن قطاعات الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي (الإستخراجي والتحويلي)، والسياحة، والتجارة، والبنوك، والمصارف والتموين، والنظام الضريبي، والبورصات، والأسواق المالية": حسن عبد القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية دراسة تطبيقية على الوطن العربي، عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص182.
- 8- الهادي مصطفى أبولقمة، دراسات ليبية، سلسلة 2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص 97-99.
- 9 - تقرير البعثة التي اوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، التنمية الاقتصادية في ليبيا، واشنطن، أبريل، 1960، ص 32.

- 10- تشمل المساعدات الولايات المتحدة على التصنيف الآتي: أ- مبلغ 4 ملايين دولار سنوياً مخصص لأغراض معينة تمنح من أموال وزارة الدفاع الأمريكية. ب- وضعت تقديرات بقيمة السوق الدولية على أساس 63 دولار للطن المتري الواحد بالنسبة للقمح و 50 دولار للطن المتري الواحد من حبوب العلف مضافة إليها تكاليف الشحن ج- أسعار سداد مؤسسة قروض السلع وتكون في العادة فوق مستوى الأسعار العالمية مضافة إليها تكاليف الشحن.
- 11- المساعدات المقدمة من بلدان أخرى تصنف كآآتي: 1- لم يتم استلام المخصصات السنوية من إيطاليا البالغ قدرها 10.000 جنيه وتشمل الرقم الخاص بسنة 1959/1958 على مبلغ يعادل مليون جنيه ليبي، وقد تم تحويله من إيطاليا إلى ليبيا نقداً بموجب الاتفاقية الليبية الإيطالية التي عقدت سنة 1956، وتتص على تحويل ما قيمته 1.750.000 جنيه أخرى على شكل معدات وخدمات، إلا أن هذا التحويل لم ينفذ، ونستثنى منه الأرقام الواردة في الجدول المقدمة من الحكومة الإيطالية إلى المزارعين الإيطاليين المقيمين في ليبيا. 2- خصصت مساعدات الجمهورية العربية المتحدة إلى ليبيا من قبل الحكومة المصرية قبل اعلان الاتحاد مع سوريا وذلك في 22/ فبراير عام 1958، غير أن ليبيا لم تستلم سوى جزء من المعونة المخصصة من الجمهورية العربية المتحدة وتركيا، باستثناء ما قدمته الحكومة المصرية من منح للمرتبات المدرسين المصريين الموفدين للعمل في ليبيا.
- 12- وضعت أرقام المساعدات المقدمة إلى ليبيا على أساس السنة الميلادية وليس السنة المالية، وتبين هذه الأرقام المبالغ التي تعهدت بها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى ليبيا بموجب المساعدة الفنية الموسعة، للمزيد ينظر إلى: التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، واشنطن، أبريل، 1960، ص 31-32.
- 13- عبدالحاميد صالح بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، (تحرير) الهادي مصطفى أبولقمة وسعد القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص 564.
- 14 - عمر رمضان عبد السلام طريش، (التخطيط الزراعي في ليبيا ومتطلبات السكان من المنتجات الزراعية)، مجلة الجغرافي: الجمعية الجغرافية فرع المنطقة الغربية، السنة الأولى، ع1، 2010، ص 164.
- 15 - صفية محمد عبد القادر، السياسات الاقتصادية الزراعية في ليبيا واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير (غير منشورة): معهد التخطيط، طرابلس، 2005، ص32.
- 16 - مصطفى عمر التير، التنمية والتحديث، نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي، منشورات معهد الإنماء العربي، جامعة قاريونس، بنغازي، 1980، ص34-35.
- 17- تم تغيير نظام الحكم عام 1969 واتبع الصرف السنوي خلال السنوات اللاحقة حتى 1973 بمخصصات اختلفت قليلاً عما ورد في الميزانية المعدة مسبقاً في عهد المملكة الليبية: وزارة التخطيط والتنمية، مشروع الخطة الخمسية الثانية 1969-1974، الجزء الأول، الهيكل الاقتصادي العام، الفصل الثاني، ص9.
- 18 - محمد زيد، التحولات الاقتصادية في الجماهيرية، ع32، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1980، ص48.
- 19 - نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي 1968-1969، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1971، ص155-156.
- 20 - الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل ليبيا سواء كانت عوامل الإنتاج وطنية أي ليبية أو أجنبية أي يملكها الأجانب المقيمون في ليبيا أو خارجها: نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، 1971، ص49.

- 21 - الناتج القومي الإجمالي: يشمل جميع عوائد الإنتاج الوطنية سواء كانت هذه العوائد داخل ليبيا أو خارجها ولا يشمل عوائد الإنتاج الأجنبية المشتغلة في ليبيا: نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي 1968-1969، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1971، ص 50.
- 22 - نوري عبد السلام بريون، مرجع سابق، ص 53.
- 23 - الاقتصاد الريعي: الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كميّاه الأمطار والنفط والغاز، يرى الدكتور غسان إبراهيم أن الاقتصاد الريعي المعاصر يتخذ شكل اقتصاد الخدمات أو ما بات يعرف بالاقتصاد الافتراضي، النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يعد القاعدة المادية التي تتحرك عليها كل الظواهر الريعية مضيفاً في محاضراته (الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا) بأن الريع هو الفارق الكبير غير المبرر اقتصادياً بين سعر التكلفة وسعر البيع القائم على غياب الجهد والتعب والمشقة فهو اقتصاداً من داخل المستهلك الأخير.